فيما يصادق رئيس البلد الإفريقي على قانون مناهض لمثليي الجنس..

صون أوغندا لمجتمعها يُثير حنق الغرب

صادق الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني على قانون مناهض لمثليي الجنس والمتحولين جنسيا ينص على فرض عقوبات شديدة على العلاقات المثلية أو "الترويج" للمثلية، في خطوة أثارت موجة واسعة من ردود الفعل المنددة.

وأعلنت الرئاسة الأوغندية -على حسابها بموقع تويتر الاثنين- أن "الرئيس وقع على مشروع القانون المناهض لمثلية الجنس لعام ٢٠٢٣، وأصبح الآن قانون مكافحة مثلية الجنس لعام ٢٠٢٣".

وكان التصويت في البرلمان على مشروع هذا القانون الذي تم في ٢١ مارس/آذار قد أثار موجة استنكار دولية واسعة، ولاحقا طلب الرئيس موسيفيني في نهاية أبريل/نيسان من البرلمانيين "إعادة النظر" في النص وخصوصا توضيح أن "حقيقة كون الشخص مثليا" ليست جريمة، وإنما وحدها العلاقات الجنسية تعدّ جريمة.

إقرار عقوبة الإعدام

وفي النسخة المعدلة بشكل هامشي والتي تم التصويت عليها بالإجماع ناقص صوت واحد في الثاني من مايو/أيار، أدرج النواب في النص أن "الشخص الذي يفترض أو يشتبه في كونه مثليا، ولم يرتكب عملا جنسيا مع شخص آخر من الجنس نفسه، لا يكون قد ارتكب جنحة مثلية الجنس". وينص القانون، من بين أمور أخرى، على إقرار عقوبة الإعدام بحق المثليين المدانين بالاغتصاب أو ممارسة الجنس مع قصّر أو أشخاص يعانون من إعاقات. ويمكن أن تصل العقوبة إلى السجن مدة تبلغ ٢٠ عاما لمن يدافعون، من الأشخاص أو الجماعات، عن أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيا؛ حيث ينص القانون على أن أي طرف "يروّج للمثلية الجنسية عن قصد" يواجه عقوبة تصل إلى السجن ٢٠ عاما، سواء كان شخصا أو منظمة، وإذا كانت منظمة فإنه يمكن حظرها لمدة ١٠ سنوات.

الإمتعاض الغربي من قرار أوغندا بالحفاظ على سلامة مجتمعها يثير العديد من علامات الإستفهام حول السياسات التي ينتهجها الغرب للترويج للإنحلال الأخلاقي

وقبل صدور هذا القانون، كانت المثلية الجنسية غير قانونية، ويُعاقب عليها بالسجن مدى الحياة منذ صدور قانون يعود إلى حقبة الاستعمار البريطاني.

إمتعاض أمريكي

وندّد الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي تعتبر بلاده من اكبر المدافعين عن المثليين والإنحلال الأخلاقي بالقانون معتبرا أنه يشكل انتهاكا خطِرا لحقوق الإنسان، ولوّح بقطع المساعدات والاستثمارات عن البلد الواقع في شرق أفريقيا، داعيا إلى الإلغاء الفوري "للتدابير المشدّدة" الجديدة في القانون.

وجاء في بيان للرئيس الأمريكي أن "إصدار قانون مكافحة المثلية في أوغندا يمثل انتهاكا مأساويا لحقوق الإنسان العالمية". ومضى بايدن يقول إن بعض الأوغنديين طردوا بالفعل من منازلهم أو فصلوا من وظائفهم، ويواجهون الآن أحكاما بالسجن لفترات طويلة وعنفا وسوء معاملة.

وشدد الرئيس على أن مجلس الأمن الأمريكي سيعيد تقييم تأثير القانون على جميع جوانب المشاركة الأميركية في أوغندا، وأنه سيدرس على وجه الخصوص خطة الطوارئ الأميركية للإغاثة من مرض الإيدز "بيبفار" واتفاقية "أجوا" التجارية التي تضمن لأوغندا وصول آلاف السلع إلى أسواق الولايات المتحدة من دون رسوم جمركية.

وبدوره، استنكر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل المصادقة على هذا القانون. وقال بوريل على تويتر إن "مصادقة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني على القانون المناهض لمثلية الجنس مؤسفة. هذا القانون يتعارض مع حقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن "من واجب الحكومة الأوغندية حماية كل مواطنيها وفرض احترام حقوقهم الأساسية، وإذا لم تقم بذلك فإن العلاقات مع الشركاء الدوليين ستكون مهددة".

مفوضية حقوق الإنسان

وعبرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أمس الاثنين عن "ذهولها" لرؤية مشروع القانون "القاسي والتمييزي" هذا يدخل حيز التنفيذ، وذهبت إلى أنه "يخالف الدستور والمعاهدات الدولية" ويفتح الطريق أمام "انتهاكات منهجية لحقوق مثليي الجنس والمتحولين جنسيا" بحسب زعمها. وقال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية آندرو ميتشل، في بيان الاثنين، إن "حكومة المملكة المتحدة"، القوة الاستعمارية السابقة في أوغندا التي أعلنت استقلالها عام ١٩٦٢، "مستاءة بشدة لكون الحكومة الأوغندية قد وقعت القانون المناهض للمثلية والذي ينطوي على تمييز كبير".

الإمتعاض الغربي من قرار أوغندا بالحفاظ على سلامة مجتمعها يثير العديد من علامات الإستفهام حول السياسات التي ينتهجها الغرب للترويج للإنحلال الأخلاقي في جميع دول العالم.

النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التركية

أعلن المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا عن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الثامنة والعشرين. وحصل حزب العدالة والتنمية الحاكم على ٢٦٨ مقعدا برلمانيا، والرفاه مجددا على ٥ مقاعد، والحركة القومية على ٥٠ مقعدا. كما حصل اليسار الأخضر على ٦١ مقعدا، والعمال التركي على ٤ مقاعد، والشعب الجمهوري على ١٦٩ مقعدا، و"إيي" على ٤٣ مقعدا. وفي وقت سابق، أعلن رئيس المجلس الأعلى للانتخابات، أحمد ينر، أن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية التي عقدت في ١٤ مايو سترسل إلى الجريدة الرسمية اليوم الثلاثاء.

ويبدو أن خيارات الشعب التركي لم تتغير منذ سنوات، رغم كل الأحداث التي مرت بها بلادهم، حيث حصل رجب طيب أردوغان على أصوات الأغلبية في الانتخابات الرئاسية منذ عام ٢٠١٤. ففي الانتخابات الرئاسية التي حصلت في ١٠ أغسطس ٢٠١٤، حصد أردوغان ٥١,٧٩ ٪ من الأصوات أمام منافسه أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي حصد ٣٨,٤٤ ٪ فقط.

وفي انتخابات ٢٤ يونيو ٢٠١٨، فاز أردوغان بنسبة ٥٢,٥٩ ٪ على خصمه محرم إنجة، الذي تحصل على ٣٠,٦٤ ٪. أما في انتخابات ١٤ مايو ٢٠٢٣، ورغم مواجه أردوغان منافسا شرسا وهو كمال كيليتشدار أوغلو، فقد حصد ٤٩,٥٢ ٪ من أصوات الأتراك مقابل ٤٤,٤٨ ٪ لخصمه.

واستدعى ذلك القيام بجولة إعادة يوم ٢٨ مايو، ليثبت أردوغان أن خيارات الشعب وقناعاته لم تتغير، حيث فاز بولاية جديدة تستمر حتى عام ٢٠٢٨ بنسبة ٥٢,١٦ ٪ مقابل ٤٧,٨٤ ٪ لكيليتشدار أوغلو.

رئيس وزراء باكستان يستبعد الحوار مع "الفوضويين"..

القضاء يمنح عمران خان كفالة بقضايا مرفوعة ضده

قال رئيس وزراء باكستان شهباز شريف - الثلاثاء- إن الحوار مفتاح الديمقراطية المتنامية، لكنه أكد بشكل قاطع أنه لا يمكن إجراء حوار مع "الفوضويين ومشعلي الحرائق" الذين يتنكرون في زي الساسة، حسب ما نقلت وسائل إعلام باكستانية.

وجاءت تصريحات شريف بينما قررت محكمة مختصة بقضايا الإرهاب في لاهور عاصمة إقليم البنجاب منح رئيس الوزراء السابق ورئيس حركة "إنصاف" عمران خان كفالة في عدد من القضايا المرفوعة ضده حتى الثاني من يونيو/حزيران المقبل، تتعلق بأحداث عنف وقعت عقب اعتقاله في التاسع من مايو/أيار الماضي. ويواجه خان عشرات التهم في قضايا مرفوعة ضده في عدد من المحاكم الباكستانية، من بينها تهم تتعلق بمكافحة الفساد والإرهاب وسوء استخدام السلطة. وجاء بيان شهباز شريف ردا على دعوة عمران خان الجمعة الماضية إلى إجراء محادثات فورية مع مسؤولي الدولة. وقال شريف إن منهج الحوار متأصل بعمق في العملية السياسية، وذلك يساعد الديمقراطية على النضج والتطور.

وأضاف أن العديد من الإنجازات السياسية والدستورية تمت عندما جلس القادة السياسيون إلى طاولة الحوار للتوصل إلى توافق في الآراء، لكنّ "هناك فرقا كبيرا هنا، فالفوضويون ومشعلو الحرائق الذين يرتدون زي الساسة ويهاجمون رموز الدولة غير مؤهلين لمثل هذا الحوار". وشدد رئيس الوزراء على أنه يتعين بدلا من ذلك محاسبة هؤلاء الأشخاص على ما يقترفون من أعمال عدوانية مسلحة، معتبرا ذلك "ممارسة سائدة حتى في الديمقراطيات المتقدمة". وكانت وزيرة الإعلام الباكستانية مريم أورنجزيب قد استبعدت بدورها السبت الماضي إجراء مفاوضات مع رئيس الوزراء السابق، قائلة إنه لا يمكن إجراء محادثات مع أولئك الذين هاجموا الدولة بل تجب معاقبتهم.

يشار إلى أن عمران خان دعا الجمعة الماضية لإجراء محادثات على الفور مع مسؤولي الدولة مع تزايد الضغط عليه، وسط حملة أمنية على كبار مساعديه وأنصاره أدت إلى اعتقال آلاف منهم واستقالة عدد كبير من حزبه.

عمران خان دعا الجمعة الماضية لإجراء محادثات على الفور مع مسؤولي الدولة مع تزايد الضغط عليه

وقال خان في حديث بثه مباشرة على يوتيوب "أناشد بإجراء محادثات لأن ما يحدث حاليا ليس حلا"، محذرا من أن البلاد تتجه نحو الفوضى. ويخوض خان صراعا مع الجيش منذ إقالته من السلطة العام الماضي في تصويت برلماني، يقول إن كبار الجنرالات في البلاد نظموه، الأمر الذي ينفيه الجيش.

وتجبر الآلاف على ترك منازلهم..

الحرائق تلتهم الأخضر واليابس شرق كندا

التهمت الحرائق مساحات واسعة من الغابات شرق كندا على مدار الأيام الماضية، وزادت حدتها الساعات الأخيرة، خاصة في حريق تانتالون الذي لم يقتصر على المساحات الزراعية بل اجتاح العديد من المنازل وأدى إلى نزوح آلاف المواطنين. وبحسب السلطات الكندية، فقد اضطر أكثر ١٦ ألف شخص لإخلاء منازلهم في مقاطعة نوفا سكوشا بعد أن هدّدت الحرائق العديدة المستعرة في البلاد مناطق سكنية قرب مدينة هاليفاكس. ومايزال الحريق خارج نطاق السيطرة شمال غرب هاليفاكس منذ ليل الأحد حين أعلنت السلطات حالة الطوارئ، داعية سكّان الضواحي إلى البقاء على أهبّة الاستعداد لإخلاء منازلهم في أيّ لحظة.

وأعلنت بلدية هاليفاكس، في ساعة متأخرة من مساء أول أمس الأحد، حالة الطوارئ المحلية في المحيط والمناطق المتضررة من حرائق الغابات الهائلة التي سببت عمليات الإجلاء وإغلاق المدارس وانقطاع التيار الكهربائي خارج الإقليم.

دعم مناسب من المنظمات

وقالت البلدية في بيانها إن حالة الطوارئ ستستمر ٧ أيام، ما لم يتم رفعها أو تمديدها، وأرجعت سببها للتغيرات المناخية، والتفاعلات البيئية. وأوضحت أن الغاية من هذا القرار هي الحصول على مستوى أعلى من التنسيق بين السلطات، والوصول إلى الأموال التقديرية للطوارئ، والتمكن من الحصول على دعم مناسب من المنظمات والشركات لدعم السكان الذين تم إجلاؤهم. وأظهرت مشاهد عديدة -انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي- حجم الحرائق التي تسببت في حالة الطوارئ بكندا، وتحديدا هاليفاكس. وبثّت قنوات التلفزة المحليّة مشاهد ظهرت فيها أعمدة دخان تلفّ المنطقة والكثير من المنازل والسيارات، وقد استحالت رماداً بسبب النيران. لكنّ الحريق لم يوقع أيّ إصابات بشرية. وقالت ماريان وزوجها بيتر غيليسبي اللذين وجدا نفسيهما محاصرين بألسنة النيران "اعتقدنا حقّاً أنّنا سنموت".

أخبار قصيرة

بكين تدعو واشنطن لإظهار صدقها

قالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية ماو نينغ إن على الجانب الأمريكي إظهار الصدق واتخاذ إجراءات حقيقية لتهيئة الظروف اللازمة للحوار بين الجيشين الصيني والأمريكي. وأضافت المتحدثة في بيان: "يجب على الجانب الأمريكي إظهار الصدق (حسن النية) واتخاذ خطوات عملية لتهيئة الظروف اللازمة للحوار والتفاعل بين جيشي البلدين". ولم تؤكد ماو نينغ بشكل مباشر أن الصين أبلغت الولايات المتحدة رسميا برفض عقد الاجتماع، كما أنها لم تجب على سؤال حول الدور المحتمل للعقوبات الأمريكية ضد وزير الدفاع الصيني لي شانغ فو في هذا الشأن.

القوات الروسية تدمر منظومة باتريوت في كييف

أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، الثلاثاء، أن القوات الروسية تمكنت من تدمير منظومة باتريوت أخرى للدفاع الجوي في العاصمة الأوكرانية كييف. وقال وزير الدفاع الروسي في مؤتمر عبر الهاتف الثلاثاء، إن القوات الروسية قصفت خلال الأيام الأخيرة، المنظومة الصاروخية الأمريكية للدفاع الجوي "باتريوت" في كييف. وأضاف شويغو: "في الأيام الأخيرة، تم تدمير مستودعات كبيرة للأسلحة الغربية في خميلنيتسكي وترنوبل ونيكولايف، كما تم قصف نظام صواريخ باتريوت الأمريكية المضادة للطائرات في كييف". وقال: "تزداد إمدادات المعدات والأسلحة إلى أوكرانيا، نحن نراقب كميات وطرق التزويد، ونستهدفها عندما يتم اكتشافها".

حصانة دبلوماسية للمشاركين في قمة البريكس

أعلنت وزارة الخارجية لجنوب إفريقيا عن أنها تضمن الحصانة الدبلوماسية للمشاركين في اجتماعات وزراء الخارجية في يونيو وقمة البريكس في أغسطس. جاء ذلك على لسان وزيرة الخارجية في جنوب إفريقيا ناليندي باندور، التي صرحت: "أقر بالاجتماع الوزاري لدول البريكس والقمة الخامسة عشرة لبريكس. ولأغراض منح الحصانات والامتيازات المنصوص عليها في القسم ٦-١-أ من القانون المذكور". وسيعقد الاجتماع الوزاري لمجموعة بريكس في كيب تاون في الفترة من ١-٢ يونيو، وستعقد قمة البريكس في الفترة من ٢٢-٢٤ أغسطس في مقاطعة غوتنغ بجنوب إفريقيا.